مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر

Place of Local Development in the New Strategy of Development in Algeria

د. علوني عمار

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة سطيف 1

Allouni_am@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/09/12 تاريخ القبول: 2021/09/21

الملخص:

تتناول هذه الدراسة بعض الجوانب النظرية للتنمية المحلية والتي تحظى حاليا بالكثير من الاهتمام، هذا الاهتمام جاء في إطار توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية لأجل تلبية حاجات المواطنين ورفع مستوى معيشتهم، كما تمال تركيز على سياسة التنمية المحلية ومدى أهميتها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر للخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج مع تبني آليات يمكن أن تجعل من التنمية المحلية ركيزة التنمية القاعدية ورهان مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، السياسات التنموية، إستراتيجية التنمية، سياسات التنمية المحلية في الجزائر **Code JEL, H71 , R10**

Abstract:

This article examines the concept of local development and its theoretical aspects, a topic that has received much attention from researchers in recent years, as it also analyzes the local development policy and its importance in Algeria's development strategy. what are the mechanisms that can make local development the most important axis in this new strategy of economic and social development?

Keywords: Local development, development policies, local development policies in Algeria Code JEL, H71 , R10

مقدمة: إن اعتماد الجزائر على البترول كمورد وحيد لتمويل التنمية وعدم تحضير بدائل تستطيع ضمان تنمية متوازنة جعلت الاقتصاد الجزائري يواجه أزمة اقتصادية واجتماعية حادة مع نهاية الثمانينات و ذلك نتيجة انخفاض الإيرادات من المحروقات وما كان لها من أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، كما أفرزت الأزمة سلبيات كثيرة مست قطاعات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتشغيل بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التضخم مما تطلب إدخال تغييرات وإصلاحات عميقة لمعالجة الوضع، هذه الأزمة أدت إلى توقيع الجزائر على سلسلة من الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي تم استكمالها ببرنامج للتعديل الهيكلي كان الهدف منه إنعاش الاقتصاد الوطني باتخاذ إجراءات و تدابير للخروج من الأزمة ومنها الضغط على النفقات العامة قصد تخفيض العجز في الميزانية العامة، الرفع من الإيرادات العامة بإدخال إصلاحات على النظام الجبائي بالإضافة إلى إصلاح النظام النقدي والمصرفي وتحرير التجارة الخارجية وتدعيم الاستثمارات الخاصة. إن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر بداية التسعينات أفرزت مجموعة من النتائج منها ما أعتبر إيجابي حيث عرف الاقتصاد الجزائري تحسنا ولو بشكل بطيء في معظم المؤشرات الكلية أما سلبيات هذه الإصلاحات فكانت أكثر على الجانب الاجتماعي حيث تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الوضعية الاجتماعية وهذا لان السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر ومنذ الاستقلال لم تعط أية أهمية للتنمية المحلية ففي ظل الاشتراكية والاقتصاد المخطط لم تستفد المجموعات المحلية من برامج تنموية حقيقية، فسياسة التصنيع تركزت بالمدن الكبرى كما تسببت في هجرة سكانية كثيفة داخلية أثقلت كاهل الميزانية العامة بالإضافة إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي كانت لها سلبيات كثيرة على الجماعات المحلية حيث وصلت البطالة في بعض البلديات إلى أكثر من 45% ومعدل الفقر تجاوز % 20 في بعض الولايات (علوني عمار 2011 ص 250) كما وصل عدد البلديات الفقيرة إلى

أكثر من النصف في سنة 2000 (www.interieur.gov.dz)، إن الجزائر من الدول التي تفطنت مؤخرا إلى أن التنمية المحلية واستغلال القدرات المحلية هي المخرج في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها أي تنمية ذاتية تعتمد على الموارد المحلية قصد الخروج من اقتصاد الريع والدخول لمرحلة اقتصاد منتج بعد التأكد من أن البترول لم ولن يكون مستقبلا المصدر الوحيد لتمويل التنمية ومنه تبرز مشكلة هذا البحث من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الأتي: **إلى أي مدى يمكن أن تكون التنمية المحلية ركيزة السياسة التنموية الجديدة في الجزائروما هي الآليات المطلوبة لكي تساهم في تحقيق أهدافها ؟** إن الإجابة على هذا السؤال الرئيسي يقودنا بالضرورة إلى الإجابة على أسئلة فرعية أخري مكملة تسمح بتحليل جميع المعطيات المرتبطة بالموضوع ومنها:

- ما هي دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية؟ وما هي مكانتها في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر؟

- ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة لدعم التنمية المحلية؟

-ما هي النتائج التي حققتها الإصلاحات الإدارية والمالية لحد الآن في مجال التنمية المحلية؟

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز مكانة التنمية المحلية كتنمية قاعدية لما لها من خصوصيات وكونها تنمية تفاعلية تشاركية تستند على خصوصيات المكان من خلال استغلال موارده وجعلها أداة لتحقيق حاجيات المجتمع المحلي.

1- التنمية المحلية - مقاربة نظرية: إن تنمية المجتمع المحلي تعتبر أحدى الركائز الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تحقيق التنمية الشاملة فالتنمية الشاملة هي تنمية متعددة تتطلب تنسيقا دقيقا بين مختلف قطاعاتها (أحمد رشيد، 1996 ص 24)ذلك لأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق لوحدها وبقطاع مفرد فهي عملية مجتمعية متكاملة،

حيث يرى الكثير من الباحثين أن العلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها هي علاقة عضوية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ولا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الجزء وحده فهي تجري داخل مكونات الكل "Macro" بكافة جوانبه.(D. G. Tremblay, J. A Fontan , 1997, P 125). إن التكامل بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية يتطلب أن تعكس هذه الأخيرة الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ولكن على مستوى الأجزاء "Micro" أي المحلي أو ما يسمى بالجماعات المحلية، وهنا يمكن القول بأن التنمية المحلية هي عبارة عن مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجموعة المحلية(أحمد رشيد، 1996، ص 25) إذا التنمية المحلية هي نواة التنمية الشاملة بحيث تنقل المجتمعات المحلية من درجة أقل إلى درجة أفضل وعلى الرغم من العوائد التي تنجم عن التنمية الشاملة إلا أنها لا تسمح بتوزيع عادل لثمار التنمية(شاوش جهيدة، 2004، ص 47)، إن تجارب الجماعات المحلية في التنمية توضح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع وهذا يجعل تخطيط التنمية على المستوى المحلي أكثر واقعية قابلة للتنفيذ والاستفادة منها(أحمد مصطفى خاطر، 2000، ص 239)، ولذا فإن الكثير من الدول النامية وعلى ضوء مما سبق ذكره أعادت النظر في سياساتها التنموية الفوقية(أحمد رشيد: 1993، ص 16)وعليه أصبح مفهوم التنمية المحلية مفهوما حاملا لأهم تحديات المجتمعات المعاصرة كما تعرض مفهوم التنمية المحلية إلى العديد من التغيرات لا تقتصر فقط على الاقتصاديين بل ساهم في ذلك كل الفاعلين المحليين فحسب (G. Fiévet, , 2002, P 10, 11)كلمة تنمية محلية لا تفسر بشكل دقيق إلا إذا أعطينا لمكوناتها مدلولا خاصا فهي تعاون وتظافر جهود الأفراد والمؤسسات والمجتمع المدني والمنتخبين المحليين وكل الفاعلين في تحقيق وتوفير الاحتياجات التي تضمن العيش الحسن لكل فرد في المجموعة المحلية. (P. Ducasse, 2004 P 1) فهي حلقة تكامل بين العديد من الأطراف ذات الصلة

بالمكان لأن التنمية المحلية هي قبل كل شيء إستراتيجية يجب أن ينظر لها كإستراتيجية ذات منفعة عامة وليست خاصة، التنمية المحلية تهتم بكل الفئات المتوسطة منها والفقيرة وبكل المؤسسات والقطاعين العام و الخاص (G.fievet, 2002, p 3) كما أصبحت عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب وقبل التطرق إلى بعض التعاريف الواردة في شأن التنمية المحلية تستدعي الضرورة التطرق لمفهوم التنمية في صورتها العامة.

1-1–التنمية المحلية والمجتمع المحلي: إن التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل (عبد العزيز عجمية، 2003، ص 20)، لقد أصبحت التنمية حلقة مترابطة لا تعتمد فقط على نموذج تدخل الدولة (Lévesque,1992, P, 3 / 4) بل يتعدى ذلك إلى نموذج متجدد حيث تنطوي تحته عدة أطراف. إن التنمية هي عملية ديناميكية متتابعة بحيث التغير في أي من المتغيرات في الاقتصاد الوطني ينجر عنه تغير في مجموعات أخرى، فمن وجهة نظر علماء الاجتماع فإن المجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الكبير وعليه فإن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الشاملة تتفاعل معها بدرجات متفاوتة فهناك الكثير من المجتمعات المحلية، المجتمعات الريفية، المدن الكبيرة والمدن الصغيرة، ومن أهم التعريفات للمجتمع المحلي أنه "جماعة تكون المشاركة بينهم على أساس تلبية وتهيئة ظروف الحياة الأساسية"، (لبعل آمال: 2004، ص63)ولكي يسهم المجتمع المحلي في تطور المجتمع القومي لا بد من تواجد تكامل بين كل المجتمعات المحلية شريطة توفر الظروف المناسبة التي تسمح بذلك (إسماعيل عبد الباري، 1982، ص 97) كما أنه بناء اجتماعي تسوده علاقات اجتماعية يسعى من خلالها السكان إلى تحقيق أهداف مجتمعهم المصغر عن طريق حل مشكلاته الذاتية(Bernard Pecqueur, 2002, pp45/48) .

2.1- ماهية التنمية المحلية: نظرا لعدم وجود تعريف موحد للتنمية المحلية تطلب التعرض إلى بعض التعاريف التي وردت عند بعض الكتاب وبعض المنظمات الدولية (بحيث عرفها كلا منBernard Vachonو PEQUEUR (V. Bernard, F. Coallier, 1993 , p. 74) و (B. PEQUEUR , , 1989 pp 80/89) على أساس أنها إستراتيجية تهدف إلى استغلال الموارد المحلية في مكان محدد قصد تلبية احتياجات السكان المحليين كما أعتبرهاBenko Georgesعملية تشاركية بين مختلف مكونات المجتمع المحلي تهدف إلى استغلال الموارد المحلية وجعلها تحتصر فالمجتمع المحلي لتلبية حاجياته الأساسية، كما أنها نتيجة للنشاطات التي يقوم بها كل الفاعلين المحليين بمختلف مكوناتهم الهدف منها تلبية حاجيات السكان المحليين وتحسين مستوى معيشتهم (M. Tremblay , P.-A. Tremblay, S.Tremblay, 2002, p35).

كما اعتبرت التنمية المحلية بأنها " حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع المحلي(ليلى عبد الوهاب، 1992، ص 73)، أما تعريف الأمم المتحدة 1963فأعتبرها تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة في تحقيق التقدم على المستوى القومي، (Ferguène, 2013 pp67/68.A)، كما اعتبرت عملية تستهدف تحسين أحوال المجتمع المحلي (مصطفي محمد شديد، 2002، ص 8) ، إن المتفحص لهذه التعاريف يكتشف أنها تتضمن دعم وتنشيط المجتمع المحلي وإحداث تغييرات في الأوضاع المحلية بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي(مصطفي محمد شديد، 2002، ص 19)، وعلى ذلك يمكن أن نقول أن تنمية المجتمع المحلي تتكون من عناصر متشابكة ومترابطة ت الجوانب الآتية (إبراهيم

عبد الرحمن رجب، 1998، ص 69)وهما الموقع الجغرافي، السكان ، العلاقات الاجتماعية وتنشأ بين سكان كل منطقة سواء كانت قرية أو مدينة أو إقليم ، التباين الاجتماعي والاقتصادي بين أفراد المجتمع فالمجتمع لا يتكون فقط من مجموعة أفراد وإنما يتكون أيضا من مراتبهم المختلفة وترتيبهم الطبقي وهذا يؤثر في طابع حياتهم وأساليب تفكيرهم وسلوكهم(علي السيد، 1984، ص 60) حيث يري "ArtherDunham"أن تنمية المجتمع المحلي تقوم على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية أو المحلية، (الفاروق زكي يونس، 1993، ص 27).

3.1- أهداف التنمية المحلية: للتنمية المحلية عدة أهداف تتعلق هذه الأهداف باستمرارية التقدم في نوعية الحياة والارتقاء بالمشاركة الشعبية وتشمل التنمية البيئية والاقتصادية والبشرية والمؤسسية، فالتنمية البيئية المحلية تتمثل في استمرارية وقدرة الموارد البيئية المحلية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة(Doucet, et L.Favreau, 1997, p 62)، أما التنمية الاقتصادية المحلية وتتضمن زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين وتقليص الفوارق الداخلية ، زيادة فرص العمل ، التنمية البشرية المحلية وتتضمن التوزيع الجغرافي للسكان بما يتناسب والتوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة(محمود الشريف، 1995، ص 37)، التنمية المؤسسية وتعني الاعتماد على المشاركة الشعبية والتعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية أما الأهداف المحلية فهي الأهداف التي يتم وضعها وتحديدها من الناحية الكمية والكيفية على مستوى كل مجتمع محلي في إطار الأهداف العامة(سامح سيد جعفر ، 1996 ، ص 31).

2-دو افع الاهتمام بالتنمية المحلية: إن الاهتمام بالتنمية المحلية كان نتيجة لتوافر العديد من العوامل يمكن ذكر بعضا منها في العناصر الموالية:

1.2- ظهور مفهوم تنمية المجتمع المحلي: ظهر مفهوم تنمية المجتمع المحلي نتيجة بروز العديد من السياسات والبرامج التي تبنتها الحكومات والهيئات ، هذه البرامج كان القصد منها تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين(Pierre Teisserenc , 2002, pp4/6)غير أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي تعود إلى القرن التاسع عشر عندما اعتبرت التنمية المحلية أداة لتنمية المجتمع ونقطة البداية في نشأة الحكومة المحلية (F. Tesson, 2006, p3/4)كما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 1959 أن إدماج الناس في تنمية مجتمعاتهم المحلية تعتمد على تعليم المجتمع المحلي، خلق ديناميكية محلية وتغيير هذا الواقع بالحث على وضع برامج تنموية اقتصادية- اجتماعية محلية (بهجت جاد الله، 1998، ص 55).

2.2- ظهور مفهوم التنمية الإقليمية: تشمل كلمة إقليم في الكثير من الأحيان مفاهيم اقتصادية وسياسية وإيديولوجية واجتماعية وهذا ما عبر عنه "Guydimeo" في كتاب بعنوان (Les Territoires du Quotidien) في1996(Pierre Teisserenc , 2002, pp4/6)أما بالنسبة لـ "M. Lussaulh" فإن المجال الترابي أو الإقليمي هو مجتمع بشري يعيش في مجال معين ذو طبيعة خاصة بسبب تميزه بمميزات طبيعية وبشرية. إن المجال الترابي هو مكان جماعي يرتكز على تثمين الموارد المحلية والتحكم في مختلف القواعد ذات الصلة ولقد أشار "J.N Thomas" إلى أن تنمية الأقاليم عادة ما ينظر إليها من جانبين، الأول يتمثل في تدخل السلطات المحلية عن طريق تهيئة الإقليم (J. N. Thomas, 2005, p31).

3.2-الوعي بالمبادرات المحلية: إن المبادرات المتعددة والمتنوعة منذ ما يقارب العشرين سنة تجاه الشأن المحلي جعلت الأفراد يهتمون سواء على مستوى الأحياء أو المدينة أو الريف بكيفية استغلال مواردهم المتاحة محليا وجعلها في خدمة الفرد سواء من حيث محاربة الفقر ومحاربة البطالة وحماية البيئة (X. Greffe, 1984, P 25).

4.2-التحولات الدولية: لقد جاء في تقرير "OCDE" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) لسنة 1993، أنه كلما ازدادت تأثيرات العولمة ازداد الاهتمام بالمجالات المحلية (P. Prévost, 2001 , P 6)، إن التغيرات التي عرفها العالم أصبحت تأثيراتها واضحة على مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية مما أدى بهذه الدول إلى البحث عن بدائل للتنمية و هي تنمية ذاتيه لا تخضع لشروط العولمة وتأثيراتها فوجدت التنمية المحلية كبديل لذلك.

5.2- إعادة هيكلة نشاط المؤسسات والحكومات: منذ الثمانينات عرفت المؤسسات تغيرا كبيرا من حيث نشاطها وبهذا فإن أغلبية المؤسسات الكبرى تنازلت عن جزء من نشاطاتها لصالح الإقليم(محمد متولي، 2002، ص 222). كما تغيرت نظرة الحكومات إلى التنمية منذ منتصف القرن الماضي حيث غيرت من طبيعة برامجها كما غيرت من سياساتها التدعيمية كما أصبح حديث الحكومات يدور حول ما يسمى باللامركزية في التنمية الاقتصادية أي التحول نحو تدعيم المبادرات المحلية (عادل عبد العزيز، 2006، ص 21)، لقد تم ربط دور الدولة بالتغيرات الهيكلية للمجتمع.

6.2 - التوجه نحو اللامركزية في التنمية: شهد العالم منذ سنوات اهتماما باللامركزية وبمشاركة مؤسسات المجتمع المدني كما أشار البنك الدولي في تقريره حول التنمية لسنة 2002إلى ضرورة جعل الحكم أكثر قربا من الناس وإشراك الفاعلين المحليين مما أدى إلى ظهور عناصر فاعلة على المستوى المحلي في ظل اللامركزية (عادل عبد العزيز: 2006، ص 26) ، كما كان لبروز دور المقاولة في التنمية المحلية حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 1992 الذي بين دور المقاولاتية في استغلال الموارد المحلية وخلق وظائف جديدة ومحاربة البطالة وخلق الثروة (P. Prévost, 2001, P 11).

3- نظرة على مسيرة التنمية المحلية في الجزائر: إن مشروع التنمية المحلية الذي عرفته الجزائر في سنوات التخطيط انهار بمجرد أن فرضت نفسها الإصلاحات الاقتصادية مع

نهاية الثمانينات، هذه الإصلاحات التي جاءت نتيجة العديد من العوامل الداخلية والخارجية، لكن مشروع التنمية المحلية الحالي لم يأتي فقط نتيجة التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بل أصبح مطلبا اجتماعيا وعليه فإن الاهتمام بالتنمية المحلية هو بناء علاقة جديدة بين الدولة المركزية والجماعات المحلية في إطار الحكم المحلي المبني على اللامركزية (M. Sadoudi, 2007, P 1).إن التنمية المحلية في الجزائر ليست جديدة لقد ظهرت مع البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة الجزائرية ولا يمكن تجزئتها عن التنمية الشاملة حيث أصبحت ذات أولوية وعنصر أساسي من أجل العبور نحو الانفتاح الاقتصادي وتحقيق مطالب الجماعات المحلية من حيث حرية المبادرة واللامركزية. وللاطلاع والتعرف على مسيرة التنمية المحلية في الجزائر والوقوف على ما أنجز منها نتناول بالدراسة العناصر الآتية:

1.3- المرحلة 1967 / 1979: إن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية غداة الاستقلال كانت صعبة، فالاستعمار دمر البنية التحتية والهياكل الاقتصادية، وسياسة الأرض المحروقة التي انتهجها خلفت إرثا ثقيلا (أحمد هني ، 1991 ، ص22)، وللخروج من هذه الوضعية عرفت الجزائر في هذه المرحلة ثلاثة مخططات تنموية ، هذه المخططات كان الهدف منها إدخال تغيرات جذرية على الهيكل الاقتصادي تمثلت في نقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد نامي ومستقل، إن التنمية المحلية في هذه الفترة هدفها الرئيسي محو الفوارق الجهوية التي طبقها الاستعمار، لكن هذا لم يتجسد حقيقة إلا من خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1979) الذي وضع برنامج خاص بالتنمية المحلية في صورة مؤسسات محلية تكون قاعدة الاقتصاد المحلي، يعني أن الدولة أدخلت التنمية المحلية في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولقد بلغ عدد المشاريع الموجهة للتنمية المحلية في الفترة 74 – 79 حوالي 680 مشروع ذو طابع اجتماعي واقتصادي (A.TEHAMI 1979, p43).

2.3- المرحلة 1980- 1990: عرفت هذه المرحلة مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني (84-80) و(85-89) على التوالي، أما الأهداف العامة للمرحلة تمثلت من حيث التنمية المحلية فيمحو الفوارق الجهوية بتدعيم سياسة فعالة في ميدان التنمية المحلية والتهيئة العمرانية، تدعيم سياسة الصناعات المحلية لان المرحلة السابقة (67-80) لم تعطي نتائج مرضية بالنسبة للمجموعات المحلية، فنتائجها كانت شبه محدودة وحتى المعطيات الإحصائية حولها لم تكن عاكسة للواقع (A.BRAHIMI, 1991, p 408)، أما أهداف الدولة في المرحلة (80-89) فكانت تصب في تشجيع الصناعات المحلية من أجل توسيع قاعدة الإنجاز واستغلال الموارد المحلية وتقييمها وخلق مناصب العمل ومحاربة الفقر وتدعيم المنتوج الصناعي والتكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن النتائج المحققة لم تكن في مستوى التوقعات(تقرير ح ج ت و ، 1983، ص 290)، فالعديد من المشاريع المحلية المبرمجة لم تنطلق نهائيا أو انطلقت جزئيا ثم توقفت بسبب عدم المتابعة والتقييم، لقد استفادت التنمية المحلية من برنامج خاص بقيمة 03 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني منها 1.8 مليار مع نهاية 1979 معدل إنجازه لم يتجاوز 50 %، كما خصص المخطط الخماسي الأول (80-84) برنامج للصناعة المحلية لإنجاز 186 مشروع جديد مع التكفل بإنجاز المتبقي من المخططات السابقة وهذا لتدعيم التنمية المحلية لكن برامج التنمية المحلية لم تتلقى الدعم الكافي بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية والتي عرفتها حتى المؤسسات الكبرى، فوسائل إنجاز المشاريع السالفة الذكر كانت غير كافية مقارنة بالبرامج المخططة مع انعدام التأطير لدى البلديات والولايات وخاصة التأطير التقني، مما تسبب في ضعف انجاز المشاريع المبرمجة، وما يمكن ذكره هنا هو بداية الاهتمام بقطاع المؤسسات صوم وبالتالي تم ثمين دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بصدور قانون الاستثمار 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982 ، بالإضافة إلى تدعيم المؤسسات المحلية العمومية من

أجل التكفل بالحاجات الأساسية والخدمات على مستوى الجماعات المحلية، وذلك بجعل المؤسسات صوم رهان التنمية الجهوية في إطار تطبيق سياسة اللامركزية وتحرير المبادرات على مستوى القاعدة(المخطط الخماسي الأول، 1983، ص104) ، لقد أدرج المخطط الخماسي الأول تهيئة المحيط في إطار سياسته الاستثمارية، كما أدرج كذلك سياسة تدعيم الجماعات المحلية عن طريق تدعيمها بالهياكل القاعدية مثل الطرقات، سكك الحديد وغيرها من الهياكل ذات الأهمية بهدف التقليل من الفوارق الجهوية في مجال التنمية الناجمة عن الاختلالات التي أفرزتها سياسة التصنيع المنتهجة في سنوات السبعينات، إن التوجه نحو سياسة تنمية الجماعات المحلية رفع حجم الاستثمارات المحلية إلى حوالي 50% من حجم الاستثمارات الكلية للمخطط الخماسي الأول، كما تم تدعيم الجماعات المحلية بوسائل انجاز وصل عددها إلى حوالي 2000 مؤسسة في 1984 بعد أن كان عددها 430 في 1979 أي تضاعفت بأكثر من 4.5 مرة(A.BRAHIMI, 1991,pp 380/381).

3.3- التنمية المحلية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والدورالجديد للدولة: إن المرحلة 86-90 كانت مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، كما أنها كانت أزمة ثقة وأزمة شرعية وعليه فقد كانت نتائجها سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري زمنها محدودية النظام الاشتراكي في الجزائر وانخفاض أسعار المحروقات بداية من 1986 ومدي تأثيرها على الاقتصاد الجزائري(M.H. BENISSAD : op.cit, p.30)، انخفاض حجم الاستثمارات في سنوات 1986 / 1989 وذلك لانخفاض الجباية البترولية في الميزانية العامة، لم يعد القطاع الاقتصادي قادرا على امتصاص البطالة، فمناصب العمل التي تم توفيرها كانت في قطاع الوظيف العمومي بينما الصناعة لم تساهم إلا بحوالي 25000 منصب عمل من أصل 173000(A.BRAHIMI, 1991, p 453)المستحدثة في الفترة. إن العوامل الداخلية

والخارجية المذكورة سابقا أفرزت أزمة اقتصادية حادة في الجزائر مما عجّل بتبني إصلاحات الاقتصادية كانت بدايتها 1990. إن الإصلاحات الاقتصادية الذاتية التي انتهجتها الجزائر في الثمانينيات قصد معالجة الأزمة التي عرفتها منذ منتصف الثمانينات كإصلاحات ذاتية لم تحقق نتائج ملموسة مما أدى إلى تبني إصلاحات بمرافقة البنك الدولي في صورة برنامج للتعديل الهيكلي، إن سياسة التعديل الهيكلي استطاعت أن تعيد التوازن للاقتصاد على المستوى الكلي، لكنها فشلت في الجانب الجزئي، حيث وقع العبء الأكبر على الجانب الاجتماعي وترتب عن هذا البرنامج عدة مشكلات أهمها ارتفاع معدلات البطالة والفقر دون أن نستثني تأثيره على مجمل الخدمات الاجتماعية الضرورية(ع، بوعتروس2009 ص 1)، كما بلغ حد الفقر الغذائي (المواد الأساسية الضرورية) سنة 1995 7.8 % مقابل 3.6 % بالنسبة للسكان في المدن الكبرى والمناطق الحضرية أما الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)(خريطة الفقر في الجزائر، 2002) توصلت إلى أن الفقر تركز في أكثر من نصف البلديات هذا الرقم ربما لا يعكس الحقيقة لأن الفقر مس جل البلديات ، إن أسباب انتشار ظاهرة الفقر ترجع إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد وحل المؤسسات المحلية وعدم قدرة الاقتصاد في خلق وظائف جديدة، تدني مستوى المعيشة وذلك من خلال تدني القدرة الشرائية، ارتفاع الأسعار وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية.

4.3- سياسة التنمية المحلية في ظل برامج النمو والإنعاش الاقتصادي: إن جميع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى هناك اهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر بداية من سنة 2002، حيث تمت برمجة مشاريع خاصة ومشاريع وطنية الهدف منها رفع مستويات النمو للجماعات المحلية وخلق محيط يسمح لهده الأخيرة باستقطاب المشاريع الخاصة التي أصبحت رهان الحكومات المتعاقبة في

تخفيض معدلات البطالة والفقر وعامل أساسي في الحد من نزوح السكان نحو المدن الكبرى. إن اهتمام الجزائر بالتنمية المحلية في إطار التنمية الشاملة راجع إلى تحسن الوضع المالي، الاقتناع بأن التنمية المحلية هي محور التنمية الشاملة، فإذا لم تتوجه الدولة إلى إعادة الاعتبار للتنمية المحلية ووضع برامج خاصة لصالحها تصبح التنمية الشاملة تنمية مشوهة ولا تصل ثمارها إلى جميع المواطنين بشكل عادل، تنامي الطلب على الخدمات حيث الموجود منها لا يكفي لتغطية احتياجات السكان خاصة المياه، الصحة، السكن، المرافق العمومية وخدمات القاعدة الهيكلية، تبني سياسة التنمية الإقليمية واستغلال الموارد المحلية فمعظم الجماعات المحلية تملك ثروات مادية وبشرية معتبرة غير مستغلة.

4- التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر: إن انهيار أسعار النفط لم تكن مفاجئة ولم تكن غائبة عن خبراء الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري حيث تم التنبيه إلى ضرورة تبني إستراتيجية تنموية بديلة للسابقة التي اعتمدت على المحروقات منذ الاستقلال تكون على المدى المتوسط والطويل وللتعرف على ملامحها نتناول العناصر الآتية:

1.4- واقع الاقتصاد الجزائري: إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي قدمتها سواء الحكومة أو الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي في السنوات الماضية ومنذ 2016 أشارت إلى أن الاقتصاد الجزائري بقي لحد الآن مرتبطا بالمحروقات في حدود 97 بالمائة من الصادرات و 65 بالمائة في إيرادات الميزانية العامة ومازالت الدولة هي المستثمر الأساسي بحوالي 46 بالمائة ومازالت القطاعات العمومية هي التي توظف بحوالي 25 بالمائة من الوظائف الرسمية(Ministère des finances, 2016, p3/4) ولقد خلص التقرير الذي أعده معهد Xerfi(معهد متخصص في تقديم الدراسات الاقتصادية للدول وللشركات(Jean-B.Bernardeau , 2019)إلى أن الاقتصاد الجزائري أصيب بما سمي

بالمرض الهولندي مثله مثل باقي الدول البترولية ومنها فنزويلا فعلى الرغم من إنفاق ما يقارب من 900/800 مليار دولار في برامج تنموية مازال بعيدا عن اقتصاد مستقل عن المحروقات ولم يصل إلى مستوى اقتصاد حقيقي يعتمد على العمل والإنتاج هذه المعطيات توحي بأن الاقتصاد الجزائري معرضا لازمة اقتصادية واجتماعية حادة بمجرد نفاذ الاحتياطي النقدي حيث يصل مستواه إلى تغطية 03 أشهر استيراد في 2023(A. Mebtoul, 2018,p1)هذا الاحتياطي الذي يتناقص وأصبح ملاذ الحكومات في معالجة التوازنات المالية وحسب الوكالة الدولية للطاقة فان أسعار البترول لن تتجاوز عتبة 65 دولارا على المديين المتوسط والطويل نظرا لعدم استقرار سوق النفط من حيث العرض والطلب والتزايد المتسارع في مستويات استهلاك الطاقة بالإضافة إلى المشكلات الجيوسياسية وتضارب المصالح والتوترات التي تعرفها العديد من بلدان العالم في السنوات الأخيرة، وعليه فان الجزائر لكي تجابه الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل القريب يجب أن تحضر لمرحلة ما بعد البترول هذه المرحلة التي يتم التحضير لها من خلال ما سمي بالتوجهات الجديدة للتنمية وهي إستراتيجية لما بعد البترول ومازالت قيد المناقشة معالمها الكبرى لم تحدد بعد ما عدا بعض المؤشرات.

2.4- المحاور الكبرى للتوجهات التنموية الجديدة في الجزائر: ينبغي على الجزائر تسريع تنويع اقتصادها لمواجهة تحولات اقتصادية دولية متقلبة تتميز بعدم استقرار السوق النفطية حسب الخبراء والمختصين ولذا فان زمن الاعتماد على هذه الثروة قد ولى فتقلبات أسعار النفط وانخفاضها بداية من منتصف سنة 2014 وتأكل الاحتياطي من العملة الصعبة كلها عوامل جعلت من البحث عن بدائل وتنويع الاقتصاد أمر حتمي لا مفر منه لأجل ضمان نمو اقتصادي يساهم في معالجة العديد من المشكلات وهي إحلال الواردات من السلع والخدمات بالمنتج المحلي ، معالجة البطالة وضمان الخدمات العمومية وهذا لن يتحقق إلا بتبني إستراتيجية تنموية بديلة للسابقة تعتمد على ترقية

الاستثمار الخاص ، جذب الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاعات الإستراتيجية وفقا لما تتميز به الجزائر من قدرة تنافسية وخاصة في مواد البناء ، الفلاحة والسياحة وللتعرف على المحاور الكبرى التي يمكن أن تشكل التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر نتناول العناصر الآتية:

5- أهمية التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر: من وجهة نظر علماء الاجتماع فإن المجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الكبير وعليه فإن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، والمشاركة لا تعتمد فقط في التنمية الشاملة على الأفراد والجماعات والمؤسسات بل تتعداها إلى مشاركة الأقاليم المحلية أو الجماعات المحلية (لبعل آمال: 2004، ص 62)، ولكي يسهم المجتمع المحلي في تطور المجتمع الوطني أو ما يسمى بالمجتمع القومي لا بد من تواجد تكامل بين كل المجتمعات المحلية شريطة توفر الظروف المناسبة التي تسمح بذلك ومنها طبيعة المجتمع نفسه والنظام الاقتصادي والاجتماعي المنتهج(إسماعيل عبد الباري، 1982، ص 97)، إن المجتمع المحلي يعتبر أحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الشاملة فالتنمية الشاملة هي تنمية متعددة الأبعاد والمستويات تتطلب تنسيقا دقيقا بين مختلف قطاعاتها (أحمد رشيد، 1996، ص 24)، ذلك لأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق لوحدها وأي تنمية لا يمكن أن تتحقق بقطاع من القطاعات فهي عملية مجتمعية متكاملة، وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي تنجم عن التنمية الوطنية الشاملة، مثل ارتفاع الدخل الوطني والدخل الفردي، ارتفاع تقديم الخدمات، إلا أنها في الواقع لا تسمح بتوزيع عادل لثمار التنمية وبذلك فإن أهمية التنمية المحلية تتجلى من خلال عدة عناصر هي:

1.5- أهمية التنمية المحلية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

تساهم برامج التنمية المحلية في توفير الوسائل التي تسمح بالمساهمة في برامج التنمية الشاملة، تساهم برامج التنمية المحلية في استغلال الموارد المحلية المتاحة، تعمل الجماعات المحلية كحاضنات أعمال في ترقية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، الجماعات المحلية هي مركز الشراكة بين مختلف مكونات المجتمع وتسمح بمشاركة المواطن في تحقيق أهداف التنمية المحلية، التنمية المحلية تحقق التكامل بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي وهذا يجعل المجتمعات المحلية تستفيد من نتائج برامج التنمية، تسهم التنمية المحلية بشكل فعال من خلال التمهيد لهذه الأخيرة لتفادي العقبات التي تقف أمام تنفيذ البرامج التنموية المسطرة، برامج التنمية المحلية هي القاعدة أو وسيلة الاتصال بين الجماعات المحلية ومركز التخطيط، برامج التنمية المحلية تمهد للبرامج المسطرة على المستوى الوطني بمعنى أن ما نفذ على المستوى المحلي يرفع الكثير من الأعباء التي تقع على كاهل الدولة خاصة إذا كانت مواردها لا تكفي لذلك نجد تجارب الجماعات المحلية في التنمية توضح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع وهذا يجعل تخطيط التنمية على المستوى الوطني أكثر واقعية.

2.5-آليات تمكين الجماعات المحلية من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية في الجزائر: لكي تكون التنمية المحلية ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتمكين الجماعات المحلية من أداء دورها الحقيقي يتطلب توفر العديد من العوامل ومنها:

1.2.5-مدى فعالية الأطراف المشاركة في التنمية المحلية: تعتبر الدولة والقطاعين العام والخاص وكل فعاليات المجتمع المحلي ذات أهمية في تحقيق أهداف التنمية المحلية حيث يتم إبراز دور كلا منهما في العناصر الآتية:

1.1.2.5-الدولة: تقوم الدولة بوظيفتين أساسيتين لتحقيق التنمية في المجتمع بصفة عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة وهما إرساء القانون وإقرار العدالة وتقديم الخدمات العامة الضرورية وإقامة مشروعات البنية الأساسية الضرورية التي يصعب على الآخرين القيام بها والقيام بدور فعال في التنمية من خلال التحفيز على المشاركة والتوجيه والرقابة ووضع أطر لهذه المشاركة حيث يصبح كلا من المجالس المحلية والإدارة المحلية العناصر الفعالة في إدارة الدولة للتنمية المحلية.

2.1.2.5-القطاع الخاص: القطاع الخاص له دور كبير في التنمية في معظم دول العالم وبات واضحا تزايد دوره في زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في برامج الدولة فهو يلعب دورا محوريا في التنمية المحلية وأداة لاستغلال موارد الجماعات المحلية حيث يسهم بنحو 60 % من الاستثمارات وأكثر من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم (البنك الدولي، ، 1999، ص 156).

3.1.2.5-المجتمع المدني: ويسمى بالقطاع الثالث حيث أصبح أكثر تنظيما ويتعاون بشكل فعال في التنمية المحلية، فقد ازداد دوره في السنوات الأخيرة في شكل منظمات غير حكومية والتي تلعب دورا محوريا في تهيئة وإنجاز وتحقيق أهداف المجتمع المحلي مما يتطلب وضع آليات تحدد دوره ونشاطاته.

4.1.2.5-مؤسسات التمويل: يقصد بها البنوك ومؤسسات التمويل لما لها من دور في توفير الموارد المالية المخصصة للتنمية المحلية، قد تكون هذه الموارد على شكل قروض أو مشاركة في مشاريع معينة.

5.1.2.5-الأفراد: المقصود بالأفراد هنا المواطن المحلي حيث يؤدي دورين أساسيين هما المشاركة في صناعة السياسة المحلية وعليه فمن الضروري أن تكون برامج التنمية المحلية في إطار المشاركة التكاملية بين كل الأطراف الفاعلة والمساهمة في مؤسسات

فاعلة تتفاعل مع بعضها البعض تهدف إلى تنمية وتطوير مستوى أداء الخدمات العمومية المحلية والتنمية بالمجتمع المحلي.

6.1.2.5- الإدارة المحلية : ركزت كل الحكومات على الجوانب الاقتصادية في التنمية دون الاهتمام بالجوانب الإدارية مما أعاق جهود التنمية لفترة طويلة وأثر ذلك على بناء الفرد القادر على التفاعل مع قضايا مجتمعه المحلي، وظهرت مشاكل ومعوقات التنمية نتيجة عدم تحديد الأهداف وضعف أساليب التقييم، الأمر الذي يتطلب تطبيق أسس إدارية جديدة في إدارة التنمية المحلية لمواكبة كل التحولات وذلك عن طريق تبني أفكار ومبادئ إدارية جديدة والتحول لإدارة موجهة نحو خدمة المواطن لحاجاته مع تطور شامل ومستمر يشمل كافة جوانب الأداء.

6- العوامل الداعمة للتنمية المحلية: يتوقف نجاح برامج التنمية المحلية على العديد من العوامل وهي:

1.6- الإجراءات والقوانين: تلعب القوانين والتشريعات دورا أساسيا في تأطير وتنظيم عمل الجماعات المحلية كما تعمل على ترقية وتحسين الأوضاع المكونة لمحيطها الذي تتم فيع العملية الاستثمارية وتأثير ذلك سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات(عبد المجيد قدي، 2002، ص3)ويتعلق الأمر هنا بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات التنمية، إن الإجراءات والقوانين واللوائح تؤثر بشكل مباشر عل نجاح برامج التنمية المحلية فكلما كانت مرنة وواضحة كان تأثيرها كبيرا في تشجيع المؤسسات و أن تجارب الدول أثبتت مدى العلاقة بين تبسيط الإجراءات والأنشطة الاقتصادية.

2.6- تجميع المعلومات الخاصة بالتنمية المحلية: إن المعلومات المتوفرة عن الاقتصاد المحلي في أي مجموعة محلية يسمح بتقييم مدى فعالية ونجاعة الاقتصاد المحلي ومن أهم هذه المعلومات(البنك الدولي، 2004، ص 40 / 41)المعلومات عن السكان المحليين،

المعلومات الاقتصادية، المعلومات عن بيئة العمل، وضعية القاعدة الهيكلية، مستوى النشط الاقتصادي العام .

3.6- الموارد المالية المتاحة: إن تحقيق أهداف التنمية المحلية يرتبط بمدى توافر الموارد المالية، فالموارد المالية أساسية وهامة في تنمية المجتمعات المحلية والمقصود بالموارد المالية المحلية هو مدى قدرة الجماعات المحلية في تمويل التنمية المحلية أو ما يسمى بالاستقلال المالي للجماعات المحلية (Moussaoui, K. & Arabi, K, 2014)وتتمثل هذه الموارد في الضرائب ، الرسوم وموارد مالية من مصادر مختلفة.

4.6- إصلاح آليات إدارة التنمية المحلية: يتوقف نجاح التنمية المحلية في الطريقة التي تدار بها هذه التنمية وعلى قدر ما تتوفر هذه الإدارة من كفاءة وفعالية وعليه فإن تطوير إدارة التنمية المحلية يعتمد على عدة عوامل أساسية وهي العامل الإنساني، العامل التنظيمي، العامل التشريعي والعامل البيئي ، إلا أن العامل البشري يبقى الأهم فنظم الإدارة المحلية قد تختلف في أساليب تشغيلها وتشريعاتها لكن أداء هذه النظم والأجهزة يظل يعتمد على الفرد، وهذا يتطلب تأطير الجماعات المحلية بموارد بشرية قادرة على تبني برامج تنموية محلية ومتابعة تنفيذها، فالجماعات المحلية في الجزائر تفتقر حاليا للتأطير وبشكل ملحوظ.

5.6- توضيح العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية : إن اللامركزية التي تبنتها الدولة واعتبار البلدية والولاية وحدات ذات استقلالية مالية وإدارية لم يفصل في مركزية السلطة وإنما أشار فقط إلى لامركزية المسؤولية دون أن يعطيها السلطة التي تخول لها ممارسة المسؤوليات الموكلة لها وتبني رؤية واضحة لأبعاد التنمية المحلية، فإذا كان الإطار القانوني الحالي لا يواكب التحولات الاقتصادية فهذا راجع لغياب الدور الحقيقي للإدارة المحلية كما أن الجماعات المحلية في الجزائر لا تعرف في الكثير من الأحيان مهامها وسلطتها ومجال تحركها.

6.6- تحسين البيئة الداعمة لأنشطة الأعمال المحلية: حيث يلاحظ غياب الإجراءات والنظم التي تعمل على تحسين أداء المشروعات المحلية لوظائفها.

7.6- وضع خطط مستقبلية للتنمية المحلية: وذلك من خلال دعم القاعدة الهيكلية لان المتوفر منها حاليا لا يتصف بالمعايير النوعية المشجعة لمناخ الاستثمار المحلي، تمكين الجماعات المحلية سلطة إصدار لوائح محلية قصد تحسين مناخ الأعمال لجلب المستثمرين و تشجيع المؤسسات المحلية، تمكين الجماعات المحلية من الإعلام الاقتصادي يسمح لها بوضع إستراتيجية ترويجية للاستثمار لتشجيع النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص، وضع برنامج لاستغلال الموارد المحلية، من شأنها أن تدعم التنمية المحلية مع برامج خاصة لقطاع منتج محلي وفقا لخصوصيات كل منطقة وهنا يمكن الاستفادة من تجارب دولية عديدة.

7- النتائج: لقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1.7 - الاقتناع في الجزائر بأن التنمية المحلية هي البديل الاستراتيجي لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه والذي مازال يعتمد على الريع.

2.7-ضرورة مراجعة مناهج التنمية المتبعة القائمة أساسا على المركزية والتي بينت مدى محدوديتها في توزيع ثمار التنمية.

3.7-إعادة النظر في تسيير المؤسسات المحلية حتى تتناسب مع خصوصيات الجماعات المحلية.

4.7 - الخروج من الوضعية الراهنة لن يتحقق إلا بالانطلاق من القاعدة تكون برامج التنمية المحلية أساس لها.

5.7- الاعتماد على سياسة التنمية المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستقبلية بالجزائر وهذا يتطلب إعادة النظر في السياسات والتسيير والتشريعات.

الخلاصة: إن مساهمة التنمية المحلية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مرهون بتبني السلطة المركزية قوانين وتشريعات ونظم تسيير فعالة بالإضافة إلى إعطاء حرية المبادرة للجماعات المحلية في اتخاذ القرارات المناسبة والتي تتماشى مع خصوصياتها وإشراك المواطنين في وضع ومتابعة وتجسيد برامج التنمية المحلية ونظام حكم محلي راشد وقواعد مالية ومحاسبية شفافة تهدف إلى الحفاظ على كل مورد مالي وحسن استخدامه وترشيد إنفاقه. فالتنمية المحلية عملية مركبة وحركة ديناميكية تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع المحلي الاجتماعية والاقتصادية وإشباع حاجاته الأساسية وعليه فهي عملية منظمة تهدف إلى الانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه، إن نموذج التنمية الذي تبنته الجزائر الذي يعتمد على التنمية الفوقية يتطلب اليوم إعادة النظر فيه وهذا يعني ضرورة الانطلاق من الخصائص المحلية لكل مجتمع محلي في كل عملية تنموية. إن التنمية لم تعد تملى من الأعلى أو من الخارج بل أصبحت عملية قاعدية تتطلب مشاركة كل الفاعلين المحليين ولم تعد الدولة تملك وسائل الاحتكار فهي مجبرة على العمل باللامركزية وتحميل المسؤولية للجماعات المحلية وحتى النظريات الاقتصادية الحديثة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار أنماط الاقتصاد المحلي وتعتبره أساس التنمية الشاملة. إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر وخاصة على مستوى وظيفة الدولة في ظل سياسة الإصلاح وعجزها أحيانا في إيجاد أجوبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة وتلبية حاجيات المواطنين بشكل عادل أجبرتها اليوم على نقل بعض صلاحياتها للجماعات المحلية في إطار تفعيل مبدأ اللامركزية وفسح المجال أمام مشاركة المجتمع المدني في التنمية.

المراجع:

1.**أحمد رشيد**، 1996، إدارة التنمية، بيروفينشال لإعلام والنشر، الطبعة الثانية، جدة

2.**إسماعيل عبد الباري**، 1982، أسباب التنمية، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة

3.**أحمد رشيد**، 1996، إدارة التنمية، بيروفينشال للإعلام والنشر، الطبعة الثانية، جدة،

4.**أحمد مصطفى خاطر**، 2000، تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، الاستراتيجيات، نماذج الممارسة ' المكتبة الجامعية، الإسكندرية

5.**أحمد رشيد**:1993، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، القاهرة،

6.**عبد العزيز عجمية**، 2003، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،

7.**إسماعيل عبد الباري**، 1982، أسباب التنمية، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة،

8.**ليلى عبد الوهاب**، 1992، تنظيم المجتمع، القاهرة، دار النهضة العربية،

9.**إبراهيم عبد الرحمن رجب**، 1998، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،

10.**علي السيد**، 1984، إدارة الحكم المحلي في السودان، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،

11. **الفاروق زكي يونس**، 1993، تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية، الطبعة الثالثة، مكتبة القاهرة الحديثة،

12. **بهجت جاد الله**، 1998، تنظيم المجتمع، من المساعدة إلى الدفاع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

13. **أحمد هني**، 1991، اقتصاد الجزائر المستقلة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،

14. **عبد المطلب عبد الحميد**، 2001، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، القاهرة

15. **شاوش جهيدة**، 2004، المجتمع المدني والتنمية المحلية، رسالة ماجستير في علم اجتماع التنمية، جامعة بسكرة، **لبعل آمال**، 2004، آليات التسيير الحضري والتنمية المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، قسم علم الاجتماع

16. **محمود الشريف**، 1995، تطور الإدارة المحلية في مصر، منشورات وزارة التنمية المحلية،

17. **مصطفي محمد شديد**، 2002، دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات، القاهرة،

18. سامح سيد جعفر، 1996، دور التمويل المحلي في عملية التنمية الاقتصادية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، أوراق غير منشورة،

19. علوني عمار، 2011، دور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية حالة ولاية سطيف، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة سطيف، فيفري 2011

20. **عادل عبد العزيز**، 2006، إدارة التنمية المحلية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، المؤتمر العربي الرابع " الإدارة المحلية والتنمية " المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 16 أفريل 2006، القاهرة،

21. **AJAY chhibber**، 1997 الدولة في عالم متغير، مجلة التمويل والتنمية ، النسخة العربية ، سبتمبر

22. **محمد متولي**، 2002، أثر العولمة على إدارة التنمية المحلية بمصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، عدد 466، مارس – أفريل 2002،

23. **بوعتروس، ع**: 2009، الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجزائر، مجلة علوم إنسانية، الموقعwww.ULUM.net

24. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية www.ocde.org.

25. اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، 1983، تقييم المخططات التنموية،

26. برنامج وأهداف المخطط الخماسي الأول، 1983، -منشورات حزب جبهة التحرير الوطني، توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الأول،

27. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2002، والوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم، خريطة الفقر في الجزائر،

28. البنك الدولي، 1999، تقرير عن التنمية في العالم،

29. عبد المجيد قدي، 2002، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص وم ودورها في التنمية ،جامعة الأغواط 8 – 9 أفريل 2002،

30. البنك الدولي، 2004، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات الاقتصاد المحلي، على الموقع**www.wordbank.org/urban/led**

31. **J.M. Fontan**, 1992, A. Lévesque, initiation au développement Economique local (IFDEC) Montréal,

32. **B. PEQUEUR**, 1989, le développement local, éd, SEYROS, paris,

33. Vachon Bernard, Francine Coallier, 1993, Le développement local, théorie et pratique, Gaëtan Morin, 331 p, https://www.erudit.org/fr/revues/cgq/1994-v38-n104-cgq2676/022447ar.pdf

34. **Doucet, Laval et Louis Favreau**, 1997, Théorie et pratiques en organisation communautaire, Presse de l'Université du Québec, http://www.cdecdequebec.qc.ca/pdf/

35. G. Fiévet, 2002, les définitions du développement local, éd, Artois Presse Université,

36. **P. Ducasse**, le développement local, c'est quoi ? C'est comment ? C'est Pourquoi ; Papier de Recherche, P 1. Disponible sur le site : www.cdcdescherbrooke.com/publications/develop-local_3riv.pdf

37. **D. G. Tremblay**, J. A Fontan, 1997, Le développement Economique local, la théorie, les Pratiques, les expériences, télé université, Canada,

38. **A.TEHAMI**, 1979, le programme algérien des industries locales, Opu , Alger ;

39. **A.BRAHIMI**, 1991, l'économie algérienne, OPU, Alger,

40. **M. Sadoudi**, 2007, Développement local et décentralisation en Algérie. Document disponible sur le site : www.sadapt.inapg.inra.fr/ERSA2007/pdf,

41. **D. G. Tremblay**, J. A Fontan, 1997, Le développement Economique local, la théorie, les Pratiques, les expériences, télé université, Canada,

42. **J. N. Thomas**, 2005, Acteurs économiques et développement du territoire, une approche symétrique, les cahiers du CREAD, N° 73,

43. **X. Greffe**, 1984 Territoire en France, les enjeux économiques de la décentralisation, Paris, Económica,

44. **Bernard Pecqueur**, 2002, Le développement local, 2eme édition, Seyros

45. **Pierre Teisserenc** , 2002, Les politiques de développement local. 2ème édition, éd Economica

46. Wikipedia, Encyclopedie libre.disponible sur: www.wikipedia.org.

47. **Banque Mondiale**, 2002, Rapport sur le Développement dans le monde,

48. **Améziane Ferguène**, 2013, économie territoriale et développement local : Concepts et expériences, ed Campus Ouvert

49. **Ministère des finances**, 7/2016, Le Nouveau Modèle de Croissance ; synthèse, 7/2016,

50. **Jean-B. Bernardeau**, 2019, Algérie : une économie à bout de souffle malgré des ressources abondantes, le figaro, Publié le 28/02/2019.

A. Mebtoul, 2018, L'Algérie : bilan économique et perspectives 2018/2025, journal le matin, 02/01/2018.

51. **Emmanuel Matteudi, 2012, Enjeux** du développement local en Afrique, ou comment repenser la lutte contre la pauvreté, Collection La Librairie des Humanités, Le Harmattan, Paris,

52. **M. Tremblay , P.-A. Tremblay , S.Tremblay** , 2002,Développement local, économie sociale et démocratie , Presse de l'université de Québec.

53. **Paul Prévost**, 2001, le développement local – contexte et définition, cahier de recherche Univ de Sherbrooke ,01/03 , https://www.worldcat.org/title/developpement-local-contexte-et-definition/oclc/49206894

54. **F. Tesson**, 2006, Introduction au cours de développement local, www.univ-PAU.f/tesson/develocal.1.pdf,.

55. **Ministère industrie**, Développement local : CONCEPTS, Stratégies et Benchmarking, rapport 1, septembre 2011,

56. **Moussaoui, K. & Arabi, K.** (2014). Le rôle des collectivités territoriales dans le développement local à l'ère des réformes en Algérie, Le cas des communes de Bejaia, Economie et Solidarités, 44 (1-2), 122–133. https://doi.org/10.7202/1041608a

57. **www.interieur.gov.dz**